



مجلس حقوق الإنسان - الجلسة التاسعة عشر

حوار تفاعلي مع المقرر الخاص للمدافعين عن حقوق الإنسان

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

٥ مارس ٢٠١٢

شكرًا السيدة الرئيسة:

بداية يُبدى مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ترحيبه الشديد بتقرير المقرر الخاص للمدافعين عن حقوق الإنسان والبيان المشترك الصادر عن عدد من خبراء الأمم المتحدة بخصوص وضعية حرية التنظيم بمصر في نوفمبر الماضي، إذ ذكر المقرر الخاص أن المدافعين عن حقوق الإنسان في مصر سواء النشطاء أو منظمات المجتمع المدني لهم دور هام وحاسم في دعم وتعزيز الحياة الديمقراطية في مجتمعاتهم، كما طالب بضرورة خلق بيئة تمكن المدافعين عن حقوق الإنسان من القيام بدورهم.

وخلافًا لما جاءت به توصيات المقرر الخاص، يواجه المجتمع المدني المستقل في مصر حاليًا أسوأ حملته هجومية منذ نشأته في عام ١٩٨٥، فمنذ آخر اجتماع لمجلس حقوق الإنسان في سبتمبر الماضي تم اقتحام سبعة عشر مكتب خاص بمنظمات للمجتمع المدني من قبل قوات الأمن و أعضاء هيئات قضائية. كما تمت إحالة العاملين المصريين والأجانب بتلك المنظمات الأجنبية بتهم جنائية، تحت مسمى "قضية التمويل الأجنبي". وما زال المئات من المدافعين عن حقوق الإنسان في انتظار تقرير مصيرهم، رغم صدور قرار برفع حظر السفر عن بعض الأجانب المتهمين في القضية، في ظل استمرار إدانة ومقاضاة منظمات المجتمع المدني والعاملين بها، إذ أن معظم المنظمات المصرية والدولية المستقلة لحقوق الإنسان في مصر تواجه حملة تشويه حادة تقودها الحكومة المصرية تستهدف وصمهم ظلمًا أمام الرأي العام المصري كعملاء يسعون لزعزعة الاستقرار و تقسيم مصر.

إن الإستراتيجيات المستخدمة من قبل السلطات المصرية في هذه القضية من الصعب التنبؤ بتطوراتها ، فهي تقوم بالأساس على تزيف الحقائق والتجاهل التام للقانون. ففي الحادي والعشرين من ديسمبر اعتبر وزير العدل -دون سند قانوني- منظمات المجتمع المدني مسؤولة عن الاعتداءات القاتلة ضد المتظاهرين في أحداث مختلفة، وزعم قضاة التحقيق المعينين في قضية التمويل الأجنبي أن هناك من أدلة التحقيق ما يثبت ذلك، مدعين اشتراك هذه المنظمات في مؤامرة أجنبية لتقسيم مصر. للأسف الشديد تأتي تلك الاتهامات في وقت ينتقض فيه القضاة عدم استقلاليتهم من تدخلات السلطة التنفيذية.

إن مثل هذه الأقوال التشويهية تهدف إلى تحميل منظمات المجتمع المدني أمام الرأي العام مسؤولية الانتهاكات المرتكبة من جانب السلطات الحاكمة و التي تم الإشارة لها بالتفصيل في تقرير المقرر الخاص.

إن السلطات في مصر تعتمد في تحقيقاتها على التشريعات سيئة السمعة التي أصدرها مبارك والتي سبق وتم انتقادها من قبل مجلس حقوق الإنسان لدورها أن ذلك في تقليص دور المجتمع المدني في مصر.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن حملة التشويه الباطلة المتبعة حاليًا ضد المجتمع المدني، لا يمكن تحليلها بمعزل عن تلك المرحلة الحرجة في تاريخ مصر والتي تتميز بالانتهاكات الحادة واسعة الانتشار، ومن ثم فإننا نحث المقرر الخاص لتكريس

مزيد من الإهتمام لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان في مصر لمواجهة الاعتداءات المستمرة و المتفاقمة ضدهم والتي قد تصل إلى حد التآر في بعض الحالات.